الفتح العثماني للأقطار العربية
١٥١٦-١٥٧٤

АКАДЕМИЯ НАУК СССР
ОРДЕНА ТРУДОВОГО КРАСНОГО ЗНАМЕНИ
ИНСТИТУТ ВОСТОКОВЕДЕНИЯ

Н. А. ИВАНОВ

ОСМАНСКОЕ ЗАВОЕВАНИЕ АРАБСКИХ СТРАН

1516–1574

ИЗДАТЕЛЬСТВО «НАУКА»
ГЛАВНАЯ РЕДАКЦИЯ ВОСТОЧНОЙ ЛИТЕРАТУРЫ
МОСКВА 1984

نيقولاي ايفانوف

الفتح العثماني للاقطار العربية
١٥١٦-١٥٧٤

نقله إلى العربية
يوسف عطا الله

راجعه وقدم له
الدكتور مسعود ضاهر

سلسلة: تاريخ المشرق العربي الحديث ٣

الفارابي

١٩٨٨

★ الفتح العثماني للاقطار العربية ١٥١٦ ـ ١٥٧٤
★ تأليف: نيقولاي إيفانوف
★ نقله إلى العربية: يوسف عطاالله
★ راجعه وقدّم له: الدكتور مسعود ضاهر
★ الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان ـ ص.ب: ١١/٣١٨١ هاتف: ٣١٧٢٠٥
★ الطبعة الأولى ١٩٨٨
★ التنضيد: شركة المطبوعات اللبنانية ش.م.ل
★ جميع الحقوق محفوظة للناشر

كلمات للطبعة العربية

صدر كتاب « الغزو العثماني للبلدان العربية » بالروسية عام ١٩٨٤ فلفت انتباه المهتمين بتاريخ الأقطار العربية بشكل خاص، وعلى نطاق أوسع بتاريخ العلاقات بين الشرق والغرب، لا سيما في مرحلة الانعطاف المهم في تاريخ البشرية، أي عصر النهضة والاكتشافات البحرية الكبرى. فقد شهد ذلك العصر ازدهار مقولة « العثمنة » في القسم الشرقي من البحر المتوسط، وشهد، في الوقت نفسه، ولادة الرأسمالية في الجزء الغربي منه.

أثار هذا الكتاب، فور صدوره، نقاشاً نظرياً واسعاً حول طبيعة الفتوحات العثمانية وحقيقة المجتمع العثماني والدولة العثمانية بشكل عام. فالمؤرخون السوفيات غير مجمعين حول كثير من المقولات الواردة فيه، لكنهم متفقون ان عدداً كبيراً من القضايا ذات الصلة بالتاريخ العثماني وبالفتوحات العثمانية بحاجة إلى نقاش. فقد قدمت معظم تلك القضايا حتى الآن على أساس مسلّمات حسم النقاش حولها منذ زمن بعيد، لكنها، في الواقع، ما زالت معقدة جداً، وليست واضحة كل الوضوح، وما زالت تثير النقاش الواسع حولها. لذلك أعيد النظر مجدداً في القضايا الأساسية لتاريخ الدولة العثمانية، من مختلف جوانبه، على ضوء ما توصل إليه علم التاريخ المعاصر. نشهد على ذلك كثرة المنشورات الصادرة في مختلف بلدان العالم، والمؤتمرات والندوات الدولية التي تنعقد دورياً وتكرس للبحث في التاريخ العثماني.

فالفتح العثماني شكّل المرحلة التي سبقت مباشرة عصر الغزوات الاستعمارية وتطور الرأسمالية في

البلدان العربية، حيث سادت فيها المؤسسات والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العثمانية إلى جانب الآداب والقيم والثقافة. فتولد تناقض ما زال موجوداً حتى الآن في الوطن العربي بين قيم المجتمع التقليدي الموروثة، وقيم المجتمع البورجوازي المستوردة في غالبيتها من أوروبا. كان موقف المؤرخين متفاوتاً إلى درجة كبيرة في تقويم التراث العثماني في البلدان العربية. فكل مؤرخ يتصور الماضي العثماني كما يحلو له، وذلك وفقاً لموقعه الاجتماعي، ومنطلقاته النظرية السياسية، ومفهومه عن التقدم. فمن مقولة «الاضطهاد العثماني اللعين» الذي دمّر خير ما انتجته الأمة العربية في القرون الوسطى، إلى أوهام «العصر الذهبي العثماني» الـذي تلا مرحلة تاريخية قيل فيها «عصر لا دين فيه ولا قانون». دلالة ذلك أن التراث العثماني واقع تاريخي متعدد الجوانب وشديد التناقض. والطريقة الفضلى لمعالجته تقوم على نبذ الآراء المسبقة، والابتعاد عن الأحكام الجاهزة والوحيدة الجانب، واعتماد الحقائق المثبتة دون سواها، وتحليل الوقائع التاريخية في مختلف مظاهرها.

. إن إحدى المشكلات الأكثر صعوبة والأكثر أهمية التي واجهتنا في دراسة التاريخ العثماني تكمن في تقديم أجوبة شافية حول أصل الدولة العثمانية ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية. واستناداً إلى أبحاث غيزو، وفيتيكا، وكوبروليو في التاريخ العثماني، وإلى دراسات غوردليفسكي في العهد السلجوقي، أصبحنا نميل إلى اعتبار ولادة الدولة العثمانية كنتيجة لانتصار الإنتفاضات الشعبية التي قامت بها حركات «الآخيات» (جمع آخي) العثمانية تحت راية الإسلام. وكانت تستهدف، بالدرجة الأولى، مقاومة الارستقراطية البيزنطية وكبار ملاكي الأراضي في مدن الأناضول بشكل عام. أبرز تلك الحركات حركة «غازيان وروم»، وهم فلاحو الأناضول الذين شكلوا فصائل الغزاة المسلمين المسلّحة. وحركة «عبد الان وروم»، وهم من الدراويش والمجاهدين الوافدين من مختلف بلدان الشرقين الأدنى والأوسط. وحركة «باجيان وروم»، وهي تنظيم للنساء المسلمات الفارسيات. وحركة «آخيان وروم»؛ التي تشكلت من الحرفيين وصغار عمال المدن المتحدين في منظمات دينية ذات صيغة عسكرية. ويطلق عليهم اسم «الآخيات». تلك هي الحركات التي ساندت أسرة آل عثمان وأوصلتها إلى سدة الحكم. وتكمن أهميتها الكبرى في أنها تركت بصماتها التي لا تمحى عند صياغة الأفكار المثالية العثمانية، بخاصة الأفكار الاجتماعية والثيوقراطية التي ورد ذكرها مراراً في هذا الكتاب «كقراءة فلاحية جديدة للمبادىء الأساسية للشريعة الإسلامية». فإذا تكونت لدينا قناعة أن الحركات المشار إليها كانت حقاً ذات طابع شعبي مناهض للاقطاعية، أو على الأقل كانت تتمتع بتأييد شعبي واسع، فإن من الطبيعي أن ننتقل إلى السؤال التالي: ما هو الطابع الذي اتسمت به الدولة العثمانية؟ وهل تمكنت تلك الحركات من تغيير بنية ذلك المجتمع الاقطاعي القروسطي؟

نحن نشاطر المؤرخين السوفيات الرأي أن الظروف التاريخية الملائمة، وبشكل خاص مستوى

التطور العام للقوى المنتجة ولعلاقات الانتاج السائدة آنذاك، هي التي أتاحت الفرصة للحركات الشعبية الجماهيرية كي تحقق بعض المكاسب المحدودة للغاية. مهما يكن من أمر، فإن تلك الحركات الشعبية كانت عاجزة عن اختراق الأطر الداخلية المكونة لها، وبالتالي عاجزة عن تغيير نفسها ومجتمعها بشكل جذري. لذلك ينطلق المؤرخون السوفيات من مقولة «فلاديمير إ. لينين» التي صاغها في معرض انتقاده للنظرية الشعبوية التي روج لها الاشتراكيون الطوباويون الروس في أواخر القرن التاسع عشر. فرأى لينين أن أقصى ما أمكنهم تحقيقه يتلخص باستبدال رأسمالية من طراز معين برأسمالية من طراز آخر. ويمكن إيراد القول نفسه عن الحركات الفلاحية وطوباويات القرون الوسطى، لأن أقصى ما أمكنها تحقيقه يتلخص باستبدال إقطاعية من طراز معين بإقطاعية من طراز آخر. وهذا ما حدث فعلاً نتيجة انتصار حركة «الآخيات» و«الغازيين» في الأناضول في القرن الثالث عشر ومطالع الرابع عشر.

يصف هذا الكتاب نظام العلاقات الاجتماعية في الدولة العثمانية بعبارة «الاقطاعية الشرقية». وهي مقولة سبق لنا وشرحناها بالتفصيل في مقالة بعنوان «عن الخصائص المميزة للاقطاع العربي ـ العثماني[1]»، لذلك لم يتضمن الكتاب إلا إشارات سريعة إلى تلك المقولة التي يمكن إيجازها أن الاقطاعية الشرقية هي شكل خاص توصف به المجتمعات ما قبل الرأسمالية، والتي تختلف عن الاقطاع الغربي أو الفيودالية بالمفهوم السوسيولوجي للنموذج الإجتماعي. لكن تطور علاقات الإنتاج، والتركيبة البنيوية لتلك المجتمعات كانت تتقاطع مرحلياً مع الفيودالية الغربية في إطار السمات الخاصة بالتكوين الاجتماعي والاقتصادي. وتبعاً لتلك المواصفات، برزت الفيودالية الغربية كمرحلة تاريخية تقوم على أساس وجود ملكية خاصة لقوى الانتاج الموروثة. أما الاقطاعية الشرقية فقدمت أساساً في الوثائق التاريخية كإقطاعية للدولة، ومنها تفرعت أشكال مختلفة للسيطرة على فائض القيمة. وتفرعت عنها كذلك التناقضات التي عصفت بالتركيبة الاجتماعية نفسها.

لقد تميزت الاقطاعية الشرقية بعدم تطور العلاقات الاجتماعية أفقياً وبسهولة تحركها عمودياً. ففي الشرق، لم تكن هناك أرستقراطية النبلاء بالوراثة أو نبلاء الدم التي ارتبطت ملكية الأرض بهم. فالطبقة الاقطاعية الحاكمة في الشرق، بخاصة الأسر المسيطرة، قد مثلت أرستقراطية جيل واحد اكتمل عدده عن طريق الاختيار بالصدفة وليس بالحقوق العائلية الموروثة.

تميزت الاقطاعية الشرقية كذلك بدمج الفرد، إلى أقصى حد، بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية ذات الطابع الديني، والتصوفي والماورائي. وتجدر الإشارة كذلك إلى عامل الزمن، إذ تمت الفتوحات العثمانية تحت راية الإسلام ودفاعاً عن حقوق المقهورين والمحرومين. وارتفعت

(١) أ. نشرت في مجلة شعوب آسيا وأفريقيا العدد الثالث لعام ١٩٧٨ ـ.

شعارات معاقبة الكافرين والمسلمين المزيفين الذين ابتعدوا عن تعاليم الشريعة الإسلامية المقدسة. وبهذا المعنى تجوز المقارنة بين الأصولية الإسلامية العثمانية القديمة والأصولية الإسلامية المعاصرة. وإذا أخذنا في الاعتبار الفوارق المهمة بين أشكال التعبير الفكري في القرون الوسطى، وأشكال التعبير في العصر الحديث، لتبين لنا تشابهاً مدهشاً في النزوع الدائم لحكم الشريعة الإسلامية كقانون وحيد للحياة الاجتماعية وللمؤسسات الحكومية في البلدان العربية. صحيح أن منظري الأصولية الإسلامية المعاصرة لا يميلون أبداً إلى تبني التجربة التاريخية للحكم الإسلامي منذ الفتوحات الأولى حتى اليوم، لكن تاريخ الفتوحات العثمانية يقدم معلومات بالغة الأهمية تدعو إلى التفكير والتأمل. فالدولة العثمانية شكلت أول وأكبر دولة إسلامية استندت فعلاً إلى مبادىء الشريعة الإسلامية، مع استثناء التجربة التاريخية القصيرة الأمد إبان الدولة الإسلامية في عصر الخلفاء الراشدين عندما كانت الدولة الإسلامية لا تزال في طور التكوين.

وهنا ينصح روجيه غارودي، المفكر الفرنسي الذي اعتنق الإسلام حديثاً، ان مقارنة الواقعية الغربية بالمثالية الذاتية هي مقارنة غير صحيحة، اذ لا بد من مقارنة المثالية بمثالية، والواقعية بواقعية. لكن تاريخ الفتوحات العثمانية يتيح فعلاً، وبسبب توافر المادة التاريخية، المقارنة بين الشعارات التي رفعها العثمانيون، وبين ما تحقق منها على أرض الواقع. وبكلمة بسيطة يتيح مقارنة « مثاليتها » الذاتية بـ « واقعيتها » الذاتية.

في الختام، أعرب عن شكري العميق لأصدقائي العرب، وأخص بالشكر الدكتور مسعود ضاهر، أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية في بيروت، والأستاذ يوسف عطالله الذي ترجم هذا الكتاب وكتباً سوفياتية أخرى. فقد قدما لي مساعدة كبيرة بترجمة هذا الكتاب وإصداره في لبنان، ولولا مساعدتهما لما أمكن لهذا الكتاب أن يبصر النور باللغة العربية.

موسكو ١٩ أيار (مايو) ١٩٨٧

نيقولاي إيفانوف

مقدمة الطبعة الروسية

لا يعتبر ضم الأقطار العربية إلى السلطنة العثمانية نتيجة احتلال بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، بل كان بمثابة تبديل سلطوي أملته رغبة البلدان العربية في الإصلاح الاجتماعي. ففي نهاية القرن الخامس عشر ومطالع القرن السادس عشر كانت الدول الإسلامية الكبرى تعيش حالة من التفكك الداخلي العميق. ولم تبق من أمجاد الماضي الزاهي سوى رموز شكلية احتفظ بها سلاطين الموحدين، وخلفاء الأسرة الحفصية في تونس وباجه وقسطنطينية وطرابلس الغرب، وأسرة الناصر لدين الله في غرناطة حتى عام ١٤٩٢، كذلك أسرة عبد الواد التي اتخذت من تلمسان مركزاً مرموقاً لها في المغرب الأوسط.

لقد سقط حكم المرينيين في مراكش نهائياً عام ١٤٦٥. وأصبحت أراضي العراق المدمرة تابعة لسيطرة آل اكويونلو الإيرانية التركية الدموية. وكانت دولة المماليك الشاسعة تضم: مصر وسوريا وفلسطين وكيليكيا وبرقه والنوبه والحبشة وآرتيريا وجزءاً من الصومال، وتضم كذلك: أعالي نهر الفرات والحجاز واليمن وغيرها من مناطق جنوب شبه الجزيرة العربية.

احتفظت الدولية المملوكية بجانب من مظاهر العظمة الشكلية. وادّعى سلاطين المماليك لأنفسهم دور زعامة العالم الإسلامي متخذين من عاصمتهم القاهرة مركزاً لزعامة المسلمين من جهة، ولنشر الإيمان وتعاليم الدعاية الإسلامية والالتزام بالمبادىء التي سنّها النبي محمد وسار عليها الخلفاء الراشدون. ومع ذلك فإن الانحلال الديني والسياسي والاجتماعي قد أصاب دولة المماليك على غرار

ما أصاب البلدان الاسلامية الأخرى. وأدى الركود الطويل في جميع مجالات الإنتاج المادي واستنفاد الطاقات والموارد الطبيعية، والهجمات المتكررة للبدو الرحل، أدت تلك العوامل مجتمعة إلى انهيار اقتصادي وانخفاض حاد في عدد السكان وإفلاس للقوى المنتجة. ولم يبق من أنظمة الري القديمة سوى الأطلال الدالة عليها في العراق وسوريا ومصر واليمن وأفريقيا، إذ دمرت تماماً معالمها وأزيلت من الوجود.

كذلك تقهقرت مدن كانت مزدهرة في السابق، وهلكت أو أبيدت قرى ومناطق زراعية بكاملها، وانخفض عدد السكان في الأقطار العربية في القرن الخامس عشر إلى ثلاثة أرباع ما كان عليه في القرن الحادي عشر.

أدى الحرمان المادي الذي عانت منه الجماهير الشعبية إلى خوض معارك عنيفة من أجل البقاء. ومهدت تلك النضالات لبروز تغيير واضح في العلاقات الاجتماعية وفي طبيعة المجتمع الاقطاعي الشرقي. فقد أوجد الحرمان توقاً إلى التضامن الاجتماعي على قاعدة حركات دينية وسياسية شملت العالم العربي كله. وتبلورت لدى الجماهير الشعبية قناعة راسخة أن تعاليم النبي محمد وسلوك الخلفاء الراشدين سيعاد العمل بها مجدداً وذلك بأمر من العناية الإلهية. وباتت تلك الجماهير على قناعة أيضاً بأن الأوساط الحاكمة في الأقطار العربية قد تنكرت لمبادىء الشريعة، وبالتالي لكلام الله منذ وقت بعيد.

في الواقع، فَقَدَ أولئك الحكام المسلمون ثقة الجماهير الشعبية وأصبحوا غير جديرين بقيادتها. فغابت كل مظاهر التجديد أو المواقف الجريئة ليحل مكانها الجمود والتحجر والبلادة الذهنية.

لكن القوى السياسية الحاكمة في الأقطار العربية امتنعت عن تطبيق المبادىء الأساسية للشريعة الإسلامية. وتجاهلت القيم الدينية رغم الاعتراف الرسمي بها و التمسك بمظاهرها، إذ كان الحكام، في قرارة نفوسهم، يخشون أكثر ما يخشون: اتهامهم بالمروق عن الدين. لذلك أوغلوا في التمسك الأعمى بالتقاليد حتى يبرروا ابتعادهم الفعلي عن المثل العليا للدين الإسلامي. وقادهم خوفهم من كل جديد إلى تكبيل إرادة الناس وكم أفواههم.

هكذا حكم على أحفاد صلاح الدين الأيوبي، والمهدي، والموحدين بالصراع الدائم من أجل السلطة، والسلطة فقط.

موسكو ١٩٨٤

تقديم

الفتح العثماني للأقطار العربية بين الايديولوجيا الشعبوية ونظم الدولة الاقطاعية في القرن السادس عشر

الدكتور مسعود ضاهر

توطئة

تكاد تجمع المصادر التاريخية التي تناولت نشأة الدولة العثمانية وتطورها قبل سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣ ؛ أنها قامت على قاعدة القبائل الغازية ترفدها إيديولوجية دينية شعبوية عبر تنظيمات الغـزاة وفرق الدراويش. وبعد أن ورثت دولة سلاجقة الروم عند اندثارها ورثت معها أعداداً كبيرة من المسيحيين الذين اعتنقـوا الإسلام، وثقـافـة مختلطـة دمجت بين المبـادىء الإسلاميـة، والشعائر المسيحية، والتقاليد البيزنطية، وذلك على خلفية من القبلية التي كانت سائدة في جبال الأناضول حيث عاش الأتراك أجيالاً طويلة قبل تحولهم إلى سلطنة عثمانية مترامية الأطراف [1].

فالبدايات الأولى للسلطنة العثمانية وحتى القرن الخامس عشر، حملت معها التنظيم القبلي لقوى محاربة كانت تقطن مناطق الاحتكاك المباشر مع الأعداء. وهذا ما أعطى العثمانيين الأوائل طابع القوى العسكرية التي لم تهتم بالثقافة والحضارة كاهتمامها بالقوة العسكرية التي بنت عليها فتوحاتها اللاحقة في ظروف دولية ملائمة. واستمر هذا الطابع فاعلاً لسنوات طويلة، كانت خلالها لفظة «التركي» تدل على الفظاظة، والقسوة، والثقافة الضحلة حتى بعد قيام السلطنة العثمانية. وهذا ما أشار إليه أحمد عبد الرحيم مصطفى بقوله: «رغم تبوؤ الأتراك مركزاً ممتازاً في الثقافة والمجتمع العثمانيين، إلا أنهم لم يرثوا عن أسلافهم سوى بعـض الشعـر الفـولكلـوري والأسـاطير. ورغـم إحساسهم بكونهم أتراكاً وبأنهم يتكلمون اللغة التركية، إلا أن لفظ «تركي» لم يستعمل في أوج العصر العثماني إلا قليلاً للإشارة إلى الرعاة التركمان، ثم بعد ذلك إلى الفلاحين الجهلة الخشنين

الذين يتكلمون اللغة التركية ويقطنون قرى الأناضول »[٢].

فالقوى المحاربة في الأطراف أو الثغور بين الدولتين الكبيرتين البيزنطية والسلجوقية وبعض الدويلات الأوروبية، حملت معها تنظيماً عسكرياً صارماً، وأفكاراً مثالية طوباوية حول المساواة، وحب الحرية، وإغاثة الملهوف، ومساعدة المحتاج وبدا حكمهم، في نظر فلاحي تلك المرحلة، أكثر رحمة من الأنظمة البيزنطية والمملوكية والصفوية السائدة في القرن السادس عشر. إذ لم يفرضوا ضرائب باهظة على الفلاحين، واعتبر السلطان نفسه المالك الأعلى للأرض يهبها لمن يشاء ويستردها ممن يشاء. وكان ممثلو السلطنة بمثابة صلة الوصل بين السلطان والفلاحين دون علاقات عبودية أو قنانة. فله عليهم حق الطاعة ودفع الضرائب بانتظام، ولهم عليه حق الحماية، ودفع الظلم، ورد غزوات البدو، وتأمين طرق المواصلات، ورفع التعديات والبلص والسخرة والاستعباد الشخصي. هكذا تبلورت إيديولوجية شعبوية ذات سمات واضحة جعلت الفلاحين والحرفيين والرعاة ومختلف الفئات الشعبية ترى في الحكم العثماني أملاً ينقذها من ظلم المماليك والبيزنطيين والصفويين. وقد تجلت هذه الإيديولوجيا الشعبوية في كثير من الكتابات التاريخية ذات النزعة العثمانية والتي صورت انتصار العثمانيين نتيجة تدخل العناية الالهية لمصلحة الفقراء والمساكين، فأرسلت لهم « **الدولة التي يحرسها الله** ».

ومن أجل تبرير هذا الشعار، كان لا بد للمؤرخين المتعاطفين مع العثمانيين أن يصوروا حالة الشرق البائس قبل مجيء المنقذ العثماني الذي حمل معه مبادىء تفوق في رقيها ليس ما كان سائداً في الشرق فحسب، بل وفي الغرب أيضاً خلال تلك المرحلة. ولعل محمد فريد المحامي أفضل من قدَّم صورة هذا التفسير الإيديولوجي للشعبوية العثمانية في مقدمة كتابه « **تاريخ الدولة العلية العثمانية** » حيث قال: « وبعد، فقد مضى على الشرق أجيال طوال رأى فيها أهلوه من أهوال الأحوال ما تشيب له الأطفال وتندك من وقعه عزائم الرجال بل شوامخ الجبال... فأغار الدهر بخيله ورجله ورجاله على الشرق ودوله، وقلب لأبنائه ظهر المجن، وقلبهم بين الإحن والمحن، فتناسوا ما كان لهم من ضخامة الاقتدار وجلالة الحضارة وفخامة العمران وأصالة الإمارة، وانغمسوا في بحار الكسل والخمول ذاهلين، واستكانوا إلى المذلة والهوان صاغرين... » ويضيف: « لكن العناية الصمدانية تداركتهم بلمّ الشعث ورم الرث ورتق الفتق ورقع الخرق. فأضاءت الأفق الإسلامي بظهور النور العثماني، وأمدته بالنصر اللدني والعون الديّاني. فقامت الدولة العلية، بحياطة هذا الدين وحماية الشرقيين، ودعت إلى الخير وأمرت بالمعروف ونهت عن المنكر، فكانت من المفلحين ثم وقفت في طريق أوروبا حاجزاً منيعاً وسوراً حصيناً وحالت دون أطماعها وألزمتها بكف غاراتها بأنواعها ». وبعد أن يصف « الفظائع والبشائع » التي كانت ترتكب في الدول الأوروبية يكمل اللوحة الزاهية عن الإيديولوجيا الشعبوية العثمانية بقوله: « وذلك بخلاف الدولة العلية، فإن جميع الناس تعيش

فيها بغاية الحرية والسلام، وكل المطرودين من الدول الأوروبية يفدون إلى أراضيها فيرتعون في بحبوحة الراحة والهناء، آمنين على أنفسهم وأعراضهم وعروضهم. وقد أصبحت الآن ملجأً وحيداً لكل من تلفظه الدول الأخرى من أبناء الإنسان... وهذه حسنة من أقل حسناتها يحق للعثماني مهما كان جنسه ودينه أن يفاخر بها ويذكرها في كل فرصة وفي كل حين»[٣].

يكاد هذا التكثيف الممتاز للإيديولوجيا الشعبوية العثمانية يختصر معظم سماتها الأساسية التي بلورها إيفانوف بمقولة: قراءة فلاحية للمبادىء الأساسية للإسلام»[٤]، والتي تجسّدت بشكل خاص في المرحلة الممتدة من أواسط القرن الخامس عشر مع سقوط بيزنطية إلى أواسط القرن السادس عشر عند وفاة السلطان سليمان القانوني، وهي الفترة الأكثر أهمية في تاريخ السلطنة العثمانية حيث تجسّدت فيها عظمة الفتوحات في آسيا وأوروبا وأفريقيا، في البر والبحر، وفي النظم والقوانين، وفي التنظيمات العسكرية والإدارية والسياسية، وفي التحالفات السياسية على المستوى الدولي، وفي التأثير المباشر على حركة التجارة وطرقها الدولية[٥]، فكيف تجلت على أرض الواقع، وفي التطبيق العملي، السمات الأساسية للإيديولوجيا الشعبوية العثمانية في النصف الأول من القرن السادس عشر؟ وهل أمكن تطبيق إيديولوجيا شعبوية ذات ركائز قبلية وفلاحية في مناطق سيطرتها الجديدة حيث المدن الكبرى، والحرف المتطورة، والثقافة الواسعة في مدن الأناضول كما في مدن المشرق العربي بخاصة في بلاد الشام؟[٦].

عن الإيديولوجيا الشعبوية العثمانية أو القراءة الفلاحية للمبادىء الإسلامية

من السمات الأساسية للإيديولوجيا الفلاحية اعتماد الأساطير والخرافات الشعبية كموروث ثقافي تتناقله العامة من جيل إلى جيل. ولا تخرج الإيديولوجيا الشعبوية العثمانية عن هذا المنحى في تفسير أسباب نشوء الدولة العثمانية بإرادة إلهية، وان آل عثمان سيسيطرون على مساحات واسعة من العالم ويعيدون مجد الخلافة الإسلامية. ولا ينسى مؤرخو العثمانية الشعبوية من نبش أسطورة متوارثة تقول: إنه في رأس كل قرن من الهجرة يظهر رجل يكون له شأن في التاريخ الإسلامي، وهي الأسطورة المتداولة حتى الآن. لذلك نسجت روايات كثيرة حول «عثمان الذي تزوج ببنت رجل صالح، كان يرفض تزويجها له حتى قصّ عليه عثمان مناماً رآه ذات ليلة في بيت هذا الصالح، وهو أنه رأى القمر صعد من صدر هذا الشيخ. وبعد أن صار بدراً نزل في صدره أي في صدر عثمان، ثم خرجت من صلبه شجرة ونمت في الحال حتى غطت الأكوان بظلها ونظر أكبر الجبال تحتها، وخرج النيل والدجلة والفرات والطونة من جذعها. ورأى ورق هذه الشجرة كالسيوف يحوّلها الريح نحو مدينة القسطنطينية»[٧]. واستغل العثمانيون، إلى أقصى حد، مثل هذه الروايات واعتبروا أن الشيخ الصالح هم العرب المسلمون، وان آل عثمان ورثتهم وسيحتلون القسطنطينية،

ويعيدون مجد الإسلام، وقدّموا أنفسهم خلفاء للمسلمين قادرين على حماية دار الإسلام من الغزاة الفرنجة وغيرهم. وقد ساعدهم في ذلك تشكلهم كقبائل محاربة حققت انتصارات عسكرية باهرة وزيادة سكانية سريعة خلال فترة قصيرة من الزمن. كما أن بعض المدن البيزنطية استسلمت للعثمانيين دون قتال عنيف، واعتنق أهلها الإسلام وتحولوا إلى الجنسية العثمانية بعد أن خذلهم إخوانهم في الدين والعرق وتقاعسوا عن نصرتهم. ويقدم محمد أنيس هذا النموذج كدليل ملموس على زيادة عدد الأتراك العثمانيين، إذ ليس سهلاً أن تتحوّل قبيلة أو مجموعة قبائل صغيرة، وبهذه السرعة، إلى مئات الألوف من الناس.

« فتحول نيقيه، المدينة البيزنطية المشهورة بصناعتها وتجارتها، من مسيحية بيزنطية إلى إسلامية عثمانية، أي تحولها اجتماعياً وروحياً إلى جانب التحول السياسي، ما هو إلاّ مثل من الأمثلة للعملية التي تمت خلال القرن الرابع عشر وهي تكوين الأمة العثمانية. ففي أواخر عهد أورخان مثلاً بلغ عدد العثمانيين ما يقرب من نصف مليون. ولم تكن هذه الزيادة طبيعية أي لا يعقل أن تكون نتيجة تناسل سريع، كما يستبعد أن تكون نتيجة دخول قبائل بدوية جديدة من الشرق انضمت إلى العثمانيين، ذلك لأن الإمارة العثمانية كانت معزولة عن الشرق بوجود الامارات التركية الأخرى، وكان من الطبيعي أن تجتذب هذه الإمارات العناصر التركية القادمة من الشرق قبل أن تصل إلى الإمارة العثمانية. التفسير الوحيد لهذه الزيادة العددية هي أنها جاءت من العناصر التي كانت موجودة بالفعل في المناطق التي ضمت إلى الإدارة العثمانية، وأغلب هؤلاء كانوا يونانيين »[٨] (أي من الطائفة الأرثوذكسية).

دلالة ذلك أن العامل الديني لم يلعب دوراً معيقاً للتوسع التركي العثماني في الأناضول بخاصة ان أسرة باليولوغ (Paléologue) الحاكمة في القسطنطينية كانت على درجة من الفساد والضعف بحيث بدت عاجزة عن حماية أرثوذكس الأطراف في الأمبراطورية البيزنطية، وسرعان ما سقطت عاصمتهم بيزنطية نفسها في قبضة الأتراك العثمانيين. لكن الأهم من ذلك أن سلاطين آل عثمان لم يطلبوا من رعاياهم الانتقال القسري إلى الإسلام في حين كانت العلاقات الطائفية المذهبية متوترة إلى الحد الأقصى بين الأرثوذكس وبابوات روما. وهذا ما أشار إليه الشاعر الإيطالي بترارك (Pétrarque) بقوله: « العثمانيون ليسوا إلاّ مجرد أعداء لنا، أما اليونانيون، (يقصد الأرثوذكس) فهم أكثر من كونهم أعداء... العثمانيون يكرهوننا ويخشون بأسنا إلى حد ما، أما اليونانيون فهم يكرهوننا ويخشوننا بكل جوارحهم »[٩]. واستغل البابوات سقوط القسطنطينية لاحقاً لتجييش حملات صليبية جديدة دمّرت العديد من القرى والمدن البيزنطية الأرثوذكسية ولم تصل إلى محاربة العثمانيين بل سببت انتفاضات كبيرة ضدها بخاصة في المجر. وتذكر بعض

الدراسات أن سلاطين آل عثمان في تلك الفترة نالوا إعجاب القبائل المسيحية والإسلامية على السواء في الأناضول، والتحقت بعض تلك القبائل بهم طوعاً بسبب قدرتهم العسكرية الهائلة والآمال المعقودة على الغزوات المتلاحقة في مجال السلب والنهب »[١٠].

كانت القوى العثمانية ذات التركيبة القبلية الواضحة تغري باقي القبائل بالانضمام إليها. ولا تنفي المصادر التاريخية، حتى المنحازة كلياً إلى العثمانيين، طابع الغزو والنهب. وهذا ما أشار إليه محمد فريد ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ بقوله: « بعد إتمام النصر واستخلاص مدينة Varna (في بلغاريا اليوم) رجع السلطان إلى عزلته، لكنه لم يلبث فيها هذه المرة أيضاً لأن عساكر الانكشارية ازدروا بملكهم الفتى محمد الثاني وعصوه ونهبوا مدينة أدرنه عاصمة الدولة. فرجع إليهم السلطان مراد الثاني في أوائل سنة ١٤٤٥ وأخمد فتنتهم. وخوفاً من رجوعهم إلى إقلاق راحة الدولة أراد أن يشغلهم بالحرب فأغار على بلاد اليونان... »[١١].

فالطبيعة القبلية للقوى المحاربة العثمانية كانت في صلب انتصاراتها الأولى. ولم تكن الدولة الفتية قد لجأت بعد إلى استخدام العامل الطائفي قبل سقوط القسطنطينية بل على العكس تماماً، إذ قدمت نفسها في مظهر المتسامح إلى أقصى حد في المسائل الدينية المحلية، وفي المسائل العرقية أيضاً. فتشكل العنصر العثماني من جنسيات كثيرة: « صرب، وبلغار، ويونان، وإيطاليون، وألبانيون، وروس، ومجريون، وأرمن، وعرب، ومغول، وفرس. حتى أن الأمة العثمانية تعتبر من هذه الناحية أغنى شعوب العالم في الدم ولا يكاد يعادلها في هذا العصر الحديث إلا الولايات المتحدة الأميركية وكندا »[١٢]. وتشير بعض المرويات التاريخية إلى المعاملة الحسنة التي أبداها العثمانيون عند احتلال مدينة أزنيك، من المدن البيزنطية المهمة في البر الآسيوي. « ومما جذب إليه (إلى أورخان) قلوب الأهالي ان عاملهم باللين والرفق ولم يعارضهم في إقامة شعائر دينهم. وأذن لمن يريد المهاجرة بأخذ جميع منقولاته وبيع عقاراته مع تمام الحرية في إجراءاته. وأسس بهذه المدينة عدة مدارس وتكايا للفقراء والمعوزين... »[١٣].

ويقدّم أحمد عبد الرحيم مصطفى نموذجاً مهماً حول تصرف السلطان محمد الفاتح بعد سقوط القسطنطينية فيقول: « لـمّا كانت القسطنطينية قد فُتحت عنوة، فإن الشريعة كانت تقضي باسترقاق سكانها والاستيلاء على أملاكهم. إلاّ أن السلطان لم يتردد في استعمال سلطته « العرفية » في إصدار أوامر من شأنها أن تخفف من حدة هذه الإجراءات وأن تمهد لتعمير المدينة. ذلك أن محمداً الفاتح قد اعتقد أن استيلاءه على القسطنطينية قد جعل منه أمبراطوراً لـروما ووريثاً شرعياً لكل الأراضي التي خضعت للأباطرة في الماضي. ومن ثم اهتمامه باتخاذها قاعدة لأمبراطورية عالمية وإعادة بنائها وإغراء سكانها الفارين بالعودة إليها... وأبقى السلطان كثيراً من المسيحيين واليهود

في عاصمته الجديدة، وأرغم جماعات تمثل مختلف شعوب الأمبراطورية على السكنى فيها. وحشد فيها بوجه خاص عدداً كبيراً من صقالبة الجنوب، كما هرع إليها مسلمو آسيا ليستفيدوا من مزاياها التجارية... وعمل الفاتح على تنظيم أوضاع اليونانيين (الروم الأرثوذكس) المقهورين، وسعى إلى استمالة الكنيسة الأرثوذكسية باعتباره راعيها وحاميها ضد البابا. فعين على رأسها الراهب المتعصب جناديوس ورسّمه بنفسه كما كان يفعل الأباطرة البيزنطيون. ولكنه ـ باعتباره سلطاناً مسلماً ـ تنازل عما كان الأباطرة البيزنطيون يعتبرونه حقاً لهم من حيث رئاسة الكنيسة فجعل على رأسها البطريرك الذي خلعت عليه صلاحيات شبيهة بصلاحيات بابا روما، وتمتع بسلطة لم يمارسها سابقوه في عهد الدولة البيزنطية. وحافظ المسيحيون على عقيدتهم وعاداتهم بشرط أن يدفعوا الجزية. ولم يقتصر أمر البطريرك على رئاسة الكنيسة الأرثوذكسية، بل إنه تزعم كل المسيحيين الذين يدفعون الجزية، وأصبح ممثلاً للأمة اليونانية (للروم الأرثوذكس) ووسيطاً بينها وبين الدولة العثمانية. وبالتدريج اتسع نطاق سلطته لتشمل كل المسائل المدنية، فسمح له بجباية العشور من رعاياه أن يكون له حراس مسلحون»[١٤].

لقد حملت الدولة العثمانية معها شعارات شعبوية واضحة، لأن التنظيم القبلي كان يفسح المجال أمام القوى المقاتلة للبروز وتسلم السلطة المحلية. وقد أبقى العثمانيون الأرض لمستغليها شرط أن يقدم شاغلوها عدداً معيناً من القوى العسكرية، ويشاركوا في حروب السلطنة حين تدعو الحاجة، ويرسلوا ضرائبهم بانتظام إلى خزانة السلطنة. وعلى عكس الدول الأوروبية في تلك المرحلة، لم تعرف السلطنة العثمانية طبقة النبلاء المعروفة في التاريخ الأوروبي، بل أوكلت مهمة السلطة المحلية إلى القوى المحاربة والقادرة على جباية الضرائب والدفاع عن الأراضي التي تسيطر عليها. واعتبرت الطوائف غير الإسلامية في ذمة العثمانيين على أساس الشرع الإسلامي. فكان شباب تلك الطوائف معفيين من الخدمة العسكرية مقابل دفع الجزية باستثناء مناطق البلقان حيث مارس العثمانيون سياسة انتزاع بعض أولاد المسيحيين وتدريبهم تدريباً خاصاً ليكونوا «عبيداً» للسلطان، وشكّلوا فرق الانكشارية التي لعبت الدور الأساسي في انتصارات السلطنة، لكنها تركت ذكرى أليمة في علاقات الأتراك العثمانيين بالقوميات البلقانية[١٥]. كذلك توترت علاقاتهم المذهبية مع جماهير الشيعة في إيران إبان حكم الدولة الصفوية.

إن منهجية التاريخ الاجتماعي هي وحدها القادرة على تقديم صورة علمية للتركيبة الاقتصادية والاجتماعية للسلطنة العثمانية قبيل فتح القسطنطينية. وهي التركيبة التي كانت لها آثار واضحة في صياغة النظم والقوانين العثمانية التي سادت في مختلف أرجاء السلطنة، وبدرجات متفاوتة، منذ القرن الخامس عشر حتى الحرب العالمية الأولى[١٦].

فالإيديولوجيا الشعبوية تجد بعض تفسيرها في النزعة القبلية التي ورثها الأتراك في مرحلة تحولهم التاريخي من قبيلة معزولة وسط الأناضول إلى سلطنة مترامية الأطراف. وتجسدت تلك النزعة في القبائل الغازية وفرق «**الآخيات**» (جمع آخي) التي تصدّت بنجاح للقوى المحيطة بها في الأناضول وانتصرت عليها، وبدأت بالاستقرار الكامل في المدن والأرياف سنوات طويلة قبل احتلالها للقسطنطينية. لكن نزعة الغزو والفتح بحد السيف لم تفارق تلك القبائل التركية رغم اعتناقها للإسلام واستقرارها في المدن والسهول والسواحل. وبقي الطابع العسكري، خاصة عبر الفرق الانكشارية والفرق الخاصة وسواها، السمة الغالبة على السلطنة العثمانية طيلة تلك المرحلة. لكن تركيبتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عرفت تبدلاً ملحوظاً في القرن الخامس عشر وحتى الفتح العثماني للأقطار العربية. فقد برزت فيها فئات التجار، والحرفيين، والصناعيين المهرة، والعلماء، والأشراف، والقضاة، والكُتّاب، والفلاحين، إضافة إلى الرعاة ورجال القبائل المترحلة والعبيد والسبايا. كذلك برزت فيها طوائف دينية متعددة من إسلامية، ومسيحية، ويهودية، وصابئة، وكثرت فيها أيضاً فرق المتصوفة والدراويش. لذا، لا يمكن وصف الإيديولوجيا العثمانية خلال تلك المرحلة أو في المراحل اللاحقة، بالإيديولوجيا الشعبوية الوحيدة الجانب التي تحكمت بقرارها السياسي ونظمها وقوانينها المتعددة. فهي نظم لا قوانين مستمدة من الموروث القبلي والفلاحي، لكنها تستند إلى مبادىء الشريعة الإسلامية وتحظى بموافقة ودعم الأئمة المسلمين في بلاط السلطنة. وهي تأخذ بعين الاعتبار كذلك الموروث الحضاري للطوائف غير الإسلامية التي كانت تعيش في كنف السلطنة وتدفع ضرائبها بانتظام مقابل حماية أرواح أفرادها وممتلكاتهم وحقهم في ممارسة شعائرهم الدينية دونما إكراه. وتشير غالبية المصادر التاريخية لتلك المرحلة أن السلطنة العثمانية شكلت تركيبة اجتماعية فريدة من نوعها، سواء في تعدد أجناسها وطوائفها والمهن التي تمارسها، أو في العلاقات الودية غير المتفجرة التي سادت فيما بينها. أما الممالك والدوقيات الأوروبية الحاكمة قبيل سقوط القسطنطينية، وهي ذات تركيبة طائفية وحيدة الجانب وتنتمي جميعها إلى الدين المسيحي، فلم تكن أكثر استقراراً من مناطق السيطرة العثمانية رغم تنوع طوائفها وأعراقها. وكان لذلك الاستقرار الأثر الكبير في نشر «**الشعبوية العثمانية**»، أي نظرية التعاطف مع العثمانيين في الأقطار المجاورة لها، خاصة في الأقطار العربية حيث بلغ التعاطف أقصى مداه بسبب الإنتماء إلى الدين الإسلامي، واعتبار العثمانيين حماة لها، ونظراً إلى مخاطر الغزو الأوروبي للأقطار العربية خلال تلك المرحلة في المغرب العربي من جهة، والخليج العربي من جهة أخرى.

من الشعبوية العثمانية إلى النظم العثمانية في القرن السادس عشر

إثر سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين سادت أوروبا موجة من الصليبية المتجددة تزعمها البابا

شخصياً، فأصدر عدة نداءات يحثّ «**الأمم المسيحية**» على محاربة المسلمين. كان للبندقية دور بارز خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر، ثم شاركتها دوقيات وممالك أوروبية أخرى. لكن فتوحات العثمانيين في أوروبا وصلت إلى أبواب فيينا وسواحل المغرب واسبانيا وإيطاليا وتحول البحر الأبيض المتوسط إلى شبه بحيرة للنفوذ العثماني بعد ضم قراصنة البحر المعادين للفرنجة إلى صفوف الجيش العثماني (١٧).

أثار احتلال العثمانيين للقسطنطينية حرباً طاحنة في الشرق قبل أن ينتقلوا إلى الغرب. وكانت قوى الصراع الإسلامية تتنافس على الزعامة والسيطرة وهي: الدولة العثمانية، والدولة الصفوية، والدولة المملوكية. وكان من نتائج ذلك الصراع أن انتصر العثمانيون وهزم المماليك والصفويون، وثبتت السلطنة العثمانية سيطرتها على الأناضول والوطن العربي وإيران وأجزاء واسعة من البلقان لعدة قرون. وحققت أمنيتها بتبوؤ مركز الزعامة في العالم الإسلامي، وتلقب سلطانها بخادم الحرمين الشريفين، وبلقب «**خليفة المسلمين**» إلى جانب ألقاب كثيرة. فكيف تبلورت سمات الشعبوية العثمانية السابقة بعد تحولها إلى سلطنة مترامية الأطراف؟ وهل وضع سلاطين العثمانيين مبادىء الشريعة الإسلامية موضع التطبيق العملي في ديار الإسلام وبين أهل الذمة؟

يقدّم ساطع الحصري في كتابه «**البلاد العربية والدولة العثمانية**» نماذج مهمة من الرسائل التي بعث بها سلاطين العثمانيين إلى زعماء المماليك، وبعض القيادات الدينية العربية في القرن الخامس عشر ومطالع القرن السادس عشر. وهي الرسائل التي ترتبط وثيقاً بالشعبوية العثمانية التي ساهمت في زيادة تعاطف قسم من المماليك أنفسهم إضافة إلى جماهير الفلاحين العرب مع الفاتحين العثمانيين. وتكثر في الرسائل عبارات «بنصرٍ من الله وفتح قريب فتحوها» و «تشتت شملهم وتفرق جمعهم من الخوف والحذر، كما أن الشيطان يفر من ظل سيف عمر، رضي الله عنه»، و «معجزة محمدية وهيبة إسلامية»، و «الحمد لله الذي أعد أعلام الدين بإعلاء كلمة الحق المبين، ورفع لواء أهل الإيمان بلمعان بارقة سيوفهم على ظلمات الكفرة والمشركين، وفتح علينا أبواب النصر والظفر بكسر أحزاب الشياطين وبلاد الكفّار والملاعين...»، و «صيّرنا معابد عبدة الأصنام مساجد أهل الإسلام»... إلخ. ثم يدعو «سكان الحرمين الشريفين، والعلماء والسادات المهتدين، والزهّاد والعباد والصالحين، والمشايخ والأمجاد الواصلين، والأئمة الأخيار المتقين، والصغار والكبار أجمعين، المتمسكين بأذيال سرادقات بيت الله الحرام، التي كعروة الوثقى لا انفصام، والمشرفين بزمزم والمقام، والمعتكفين في قرب جوار رسول الله عليه التحية والسلام، داعين لدوام دولتنا في العرفات، متفرعين من الله نصرتنا، أفاض الله علينا بركاتهم... ورفع درجاتهم...» (١٨).

ويستنتج الحصري أن العثمانيين قد استخدموا «النزعة الدينية الشديدة» بذكاء بالغ في صفوف

العرب بخاصة والمسلمين بعامة. «ولا شك أن ذلك كان يكسبها في البلاد العربية والإسلامية مكانة معنوية رفيعة. ولا حاجة إلى القول، إن هذه المكانة المعنوية ساعدت مساعدة كبيرة، أولاً على استيلاء العثمانيين على البلاد العربية، وثانياً على دوام حكمهم لهذه البلاد، مدة طويلة، دون تعب كبير»[١٩].

الشعبوية العثمانية إذاً كانت ركيزة أساسية من ركائز الإيديولوجيا السلطوية العثمانية التي استخدمها الأتراك العثمانيون ليحكموا بها العرب بشكل خاص، والمسلمين بشكل عام. ساعدهم في ذلك أن الإيديولوجيا السلطوية للكنيسة الكاثوليكية بزعامة البابا، كانت تسعى آنذاك للسيطرة على الكاثوليك بخاصة، والمسيحيين بعامة في إطار صليبية متجددة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. فالسلطوية العثمانية والسلطوية البابوية تقومان على إيديولوجيا دينية متقاربة إلى حد بعيد من حيث الأهداف العميقة رغم اختلافهما من حيث الطبيعة الدينية التي تمثلها كل منهما. وكما فشلت البابوية في استقطاب الأرثوذكس وفئات عدة من الكاثوليك، فشلت العثمانية الدينية في استقطاب الشيعة الإيرانيين، واضطرت إلى خوض حروب مستمرة لإخضاعها. وما لبثت حركات الإصلاح الديني أن عمت أوروبا باسم البروتستانتية وقادت إلى تقلص نفوذ البابوية في ظل صعود الدول القومية وانتصار نمط الإنتاج الرأسمالي على النمط الفيودالي عبر ثورات عنيفة شملت كل أوروبا، وكانت أبرزها الثورة الفرنسية الكبرى لعام ١٧٨٩ التي قلصت سلطة البابوية وتدخل رجال الدين في السياسة الأوروبية إلى حد بعيد. أما حركات الإصلاح الديني في الأقطار العربية، خاصة الحركة الوهابية، فقد اندلعت كتعبير احتجاج على عدم تطبيق الشعارات التي رفعها العثمانيون في بداية حكمهم، وبعد أن عجزت السلطنة عن إكمال فتوحاتها وبدأت مرحلة الإنحدار بعد وفاة السلطان سليمان العظيم. فبات همها ترسيخ سيطرتها على المناطق التي احتلتها، وذلك بأشد أساليب القمع والإرهاب والتقتيل الجماعي، والتهجير القسري، وكمّ الحريات، وتحويل الإسلام إلى طقوس وشعوذات وفرق متصوفة ودراويش. لكن حركات الإصلاح الديني الإسلامي تبلورت على قاعدة أنماط من الانتاج السابقة على الرأسمالية، وارتكزت إلى القبلية والعائلية والطائفية والمذهبية وسواها. وتبلورت كذلك في ظروف اشتداد الهجمة الاستعمارية الأوروبية للسيطرة على الوطن العربي الذي خاض سلسلة من الانتفاضات التي أجهضها التحالف العثماني ـ الاستعماري الغربي، بخاصة الثورة الإصلاحية الكبرى التي قام بها محمد علي في مصر، والتي كانت أهم حركة تحديث إصلاحي رأسمالي في الوطن العربي في القرن التاسع عشر، لكنها أجهضت في المهد رغم أن آثارها ما زالت واضحة حتى الآن في المجتمع المصري.

عكست التركيبة السكانية للسلطنة العثمانية في القرن السادس عشر، إلى حد بعيد، الموروثات

البيزنطية والتركية والفارسية والعربية والبلقانية وسواها. ورغم زعامتها للعالم الإسلامي من حيث القوة العسكرية الضاربة، فإن الاختلافات المذهبية والعرقية بقيت فاعلة في داخلها ولم يكن من السهل تجاوزها. والشعبوية العثمانية السابقة باتت عاجزة عن إدارة الصراع في السلطنة الجديدة المترامية الأطراف، والمتعددة الأجناس والطوائف والمذاهب. لذا، فالمنهج الاجتماعي قادر، أكثر من أي منهج آخر، على تحليل الطبيعة الاقتصادية ـ الاجتماعية للنظم العثمانية الجديدة وأثرها في الفرمانات اللاحقة التي نفذت، جزئياً أو بالكامل، في مركز السلطنة وفي الولايات القريبة والبعيدة التابعة لها. أما «القراءة الفلاحية العثمانية لمبادىء الشريعة الإسلامية»، فلا تخفي الجوهر الحقيقي الذي من أجله صيغت النظم العثمانية، وهي نظم طبقية بالضرورة لأنها تنبع من علاقة الحاكم بالمحكوم، والسلطة بالرعايا. وقد تجسّدت تلك النظم، في الواقع العملي، عبر تقسيم الناس إلى فئتين متفاوتتي الحجم بشكل هائل في مجال الضرائب[٢٠]. **فالفئة الأولى**، تمثل الجماهير الشعبية وكل القوى المنتجة وتشمل الغالبية الساحقة من سكان السلطنة في مختلف المناطق وعلى امتداد جميع الطوائف والمذاهب والأجناس، والفئة الثانية، وتمثل السلطة الحاكمة وتشمل نسبة ضئيلة من السكان تبدأ بالسلطان وتنتهي بأعيان القرى والمدن عبر شبكة واسعة من الوزراء، والقادة العسكريين، والأشراف، والولاة، وحكام المقاطعات، وجباة الضرائب وسواهم. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم سكان السلطنة إلى فئتين كبيرتين: فئة دافعي الضرائب وهم الكثرة، وفئة المستفيدين من جباية الضرائب وهم القلة. وذلك مظهر واضح من مظاهر المجتمع الطبقي القائم على نمط إنتاج تعتبر فيه القوى العاملة على الأرض بمثابة العمود الفقري للإنتاج ودفع الضرائب إلى جانب بعض الشرائح الإجتماعية ذات العلاقة بأشكال معينة من نمط الإنتاج الرأسمالي في مراحله الأولى في الوطن العربي. لكن النظم العثمانية اختلفت، في كثير من جوانبها، عن النظم الفيودالية الغربية في تلك المرحلة، حيث سادت طبقة النبلاء، وملكيات الكنيسة الواسعة، وعلاقات العبودية لعمل الفلاح بالأرض، وتوريث الأرض من الآباء إلى الأبناء وغيرها. أما في السلطنة العثمانية فقد اعتبرت الأرض ملكاً للسلطان، وكل قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج كانت تخضع باستمرار لمراقبة السلطان ومن يمثله في المقاطعات[٢١]. «كانت الدولة العثمانية تشتمل على طبقتين رئيسيتين: طبقة العسكريين وطبقة الرعايا. ومن حيث المبدأ، لم يقتصر العسكريون على الجيش وحده، بل كانوا يشملون الموظفين العموميين والقائمين على خدمتهم ومساعدتهم، وكان السلطان ينفق على كل هؤلاء ويعفيهم من الضرائب. ولم يشكل العسكريون ارستقراطية ذات حقوق مكتسبة ومقررة، بل إن عضوية طبقتهم كانت من اختصاصات السلطان. فطبقاً للنظرية العثمانية كان كل الرعايا وأراضي الدولة ملكاً للسلطان. وقد ألغى هذا المبدأ كل الحقوق المحلية والوراثية في السلطنة... وكانت مراسم السلطان (وكل منها يسمى براءة) هي وحدها التي تقر الحقوق ليس فقط بالنسبة إلى المهام الرسمية، بل بالنسبة إلى حقوق ملكية الأراضي بما في ذلك الأوقاف.